مستقبل غزة - رؤية استراتيجية للسيناريوهات المحتملة

1. المقدمة

يشكل قطاع غزة إحدى أكثر البؤر توتراً وتعقيداً في المشهدين الإقليمي والدولي، حيث يتقاطع فيه البعد الإنساني المأساوي مع الصراع السياسي المزمن. فمنذ اندلاع الحرب الأخيرة عام 2023، دخل القطاع مرحلة غير مسبوقة من العنف والدمار، ما جعل مستقبل سكانه وقضيته محل نقاش عالمي واسع النطاق. لم تعد غزة مجرد ملف محلي فلسطيني أو إسرائيلي، بل أضحت ساحة اختبار لإرادة المجتمع الدولي، وقدرته على إيجاد حلول متوازنة تحترم القانون الدولي وتلبي الحد الأدنى من الحقوق المشروعة لجميع الأطراف.

هذا البحث يتناول بالتحليل جملة من التصورات والمبادرات التي طرحتها أطراف مختلفة – من دول، ومؤسسات بحثية، ومنظمات دولية – في محاولة لرسم ملامح المرحلة التالية لما بعد الحرب. كما يسلط الضوء على التحديات البنيوية والسياسية والأمنية والاقتصادية التي تجعل من صياغة أي حل دائم مهمة شديدة التعقيد.

2. تحليل الخطط والمقترحات المطروحة

برزت عدة خطط ومبادرات من أطراف مختلفة (إسرائيلية، أمريكية، أوروبية، عربية، ومراكز بحثية) ترسم تصورات متباينة لمستقبل غزة. نحلل فيما يلي أبرز تلك المقترحات وتقييماتها الاستراتيجية:

2.1 الخطط الإسرائيلية والأمريكية: خطة "غزة 2035" الإسرائيلية وخطة الـ BOT الأمريكية

أولا: خطة "غزة 2035" الإسرائيلية:

كشف رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في مايو 2024 عن رؤية استراتيجية أطلق عليها "خطة تحويل غزة 2035". تُجسّد هذه الخطة تصورًا شبه شمولي لمستقبل غزة تحت الهيمنة الإسرائيلية المباشرة. فهي تقترح إنشاء "سلطة إعادة تأهيل غزة" (Gaza Rehabilitation Authority – GRA) كهيئة تتمتع بسلطات حكم واسعة، وتخضع عملياً للإشراف الإسرائيلي بمشاركة شكلية من أطراف عربية. وتهدف الخطة إلى "إعادة بناء غزة من الصفر" وتحويلها خلال عقد إلى منطقة مزدهرة اقتصادياً مرتبطة بإسرائيل ومصر ضمن "منطقة تجارة حرة غزة-العريش-سديروت". وتتضمن الخطة ثلاث مراحل زمنية: الأولى إنسانية لمدة عام تُخصص لإزالة الأنقاض ونزع الألغام و«إزالة التطرف» من غزة بالتزامن مع القضاء التام على حماس عسكرياً. أما المرحلة الثانية فتستمر 5-10 سنوات وتشمل إعادة الإعمار الاقتصادي بإشراف ومشاركة عدة دول عربية (مصر، السعودية، الإمارات، قطر، الأردن، المغرب) التي تُدعى لتمويل مشاريع كبرى في غزة تحت وصاية إسرائيل الأمنية (The Architect, 's Newspaper 2024b).

في حين تأتي المرحلة الثالثة بحلول 2035 وفيها يُعلَن عن "حكم ذاتي فلسطيني" محدود في غزة (تحت إدارة شكلية للسلطة الفلسطينية) دون قيام دولة مستقلة. وخلال كل ذلك، تحتفظ إسرائيل بالمسؤولية الكاملة عن الأمن وضبط الحدود ومنع أي تهديد من

غزة. تركّز خطة نتنياهو على البعد الاقتصادي-العمراني لتحويل غزة إلى ما يشبه نموذج "سنغافورة" أو "دبي" الشرق الأوسط. فهي تتخيل بناء مدن حديثة بمبانٍ شاهقة وحقول طاقة شمسية ومحطات تحلية مياه وشبكة مواصلات حديثة تربط غزة بمشروع مدينة نيوم السعودية عبر خط سكة حديد. كما تدعو لإنشاء ميناء بحري ومطار دولي جديد في غزة – وهي مشاريع نصت عليها اتفاقات أوسلو أصلاً لكن لم تتحقق (Associated Press, 2024).

هذه الرؤية شديدة التفاؤل في ظاهرها تخفي في طياتها شروطاً سياسية وأمنية صارمة: إذ لا مكان في "غزة 2035" لوجود كيان فلسطيني سيادي مستقل؛ فالخطة صرّحت أنها لا تأتي في سياق حل الدولتين ولا تتضمن أي إشارة لإقامة دولة فلسطينية. بل إنها تُبقي الضفة الغربية والقدس خارج المعادلة، مكتفيةً بالقول إن غزة ستوضع اسمياً تحت إدارة السلطة الفلسطينية بحلول 2035 دون سيطرة فعلية، بينما تتكفل إسرائيل بتأمين المنطقة ككل (The Architect's Newspaper, 2024e).

أثارت خطة "غزة 2035" مخاوف واسعة النطاق، حيث اعتبرها محللون تجسيداً لنموذج "رأسمالية الكوارث". ووفق تحليل لمؤسسة كارنيغي، توفّر هذه الخطة وغيرها من خطط إعادة الإعمار المطروحة "بيئة مواتية لنهب موارد غزة وتهميش أهلها سياسياً". كما يحذّر التحليل من أن رؤية إسرائيل وغلاة المحافظين في واشنطن قد تذهب نحو "إعادة إعمار غزة دون وجود الفلسطينيين أنفسهم"، عبر الدفع باتجاه مخططات التطهير السكاني تحت ستار الإغاثة وإعادة البناء. وفي الواقع، لم يُخفِ بعض مهندسي خطة غزة 2035 هذا المنحى؛ إذ روّج نتنياهو لمشروعه باعتباره "خطة مارشال" جديدة للمنطقة، وقال صراحة إنه إذا نجح "يمكن تكراره في اليمن وسوريا ولبنان" (Carnegie Endowment for International Peace, 2024b).

وقد سارعت الإمارات – إحدى الدول المذكورة كشريك – إلى رفض المشاركة، حيث أصدر وزير خارجيتها عبد الله بن زايد تصريحاً شديد اللهجة يندد بالخطة ويعتبرها محاولة "لإدامة الاحتلال الإسرائيلي تحت غطاء إداري" (The Architect's Newspaper, 2024h). كما اعتبرتها السلطة الفلسطينية وحماس على حد سواء خطةً غير مقبولة تمهّد لضم غزة عملياً لإسرائيل وتجريدها من هويتها الفلسطينية.

لذلك يمكن تقييم خطة "غزة 2035" بأنها مبادرة أحادية متطرفة تمثل أقصى ما تطرحه العقلية اليمينية الإسرائيلية من حل: السيطرة الكاملة على غزة أمنياً واقتصادياً مع تحويلها إلى منطقة ازدهار سطحي للأعمال والسياحة – ولكن بدون سكانها الأصليين أو حقوقهم الوطنية. إنها بكلمة أخرى مخطط "إحلالي" قد يرقى إلى مشروع تطهير عرقي تدريجي إن طُبّق حرفياً.

ثانيا: الخطة الأمريكية (مبادرة BOT – البناء والتشغيل والنقل لمدة 50 عاماً):

بالتوازي مع الطرح الإسرائيلي، برزت في واشنطن فكرة مختلفة ظاهرياً ولكنها تلتقي معه في كثير من النقاط. فقد كُلِّف أستاذ اقتصاد في جامعة جورج واشنطن يدعى جوزيف بيلتسمان بإعداد مقترح حول مستقبل غزة بطلب من فريق الرئيس ترامب. وقد قدّم الباحث دراسته في يوليو 2024 بعنوان خطة اقتصادية لإعادة بناء غزة: مقاربة BOT، أي "البناء والتشغيل والنقل"، وهي صيغة استثمارية تمنح امتياز إدارة مشروع ما لشركة أو جهة لفترة طويلة قبل إعادته. يقوم جوهر هذا المقترح على تعامل استثماري بحت مع قطاع غزة كسلعة تجارية: بحيث يتم تأجير غزة لمدة 50 عاماً لمجموعة من المستثمرين الدوليين الذين سيتولون تمويل إعادة إعمارها وتشغيل مرافقها، على أن تبقى ملكية الأرض والإقليم في يد جهة أجنبية خلال فترة الامتياز (Carnegie Endowment for International Peace, 2024a, 2024b).

وقد كشف تقرير كارنيغي أن هذا المقترح عُرض على فريق ترامب ولاقي هوىً لدى الرئيس، حتى أنه "ألهم رؤية ترامب لتحويل غزة إلى ريفييرا شرق أوسطية". وبالفعل أعلن ترامب في تصريحات علنية أواخر 2024: "غزة لديها إمكانات لتصبح ريفييرا الشرق الأوسط تحت إدارة الولايات المتحدة" (AP News, 2024a)، مشيراً إلى رغبته في أن تتولى أمريكا زمام الأمور هناك بعد إزاحة حماس.

تقترح خطة الـBOT الأمريكية إنشاء إدارة مدنية أجنبية في غزة تتكون من مستثمرين وشركات عالمية كبرى، "تشترى أسهماً في غزة ضمن ترتيب إيجار لمدة 50 عاماً". وخلال هذه الفترة، تُضخ استثمارات ضخمة لتطوير البنية التحتية والسياحة (بناء فنادق، منتجعات بحرية، مرافق ترفيهية... إلخ) لجعل غزة وجهة جاذبة. ويروج أصحاب الفكرة إلى أن بإمكان غزة أن تصبح "سنغافورة الشرق الأوسط" أو مركزاً مالياً مزدهراً إذا أُديرت بعقلية تجارية متحررة من البيروقراطية والفساد.

لكن الثمن السياسي لذلك هو التنازل عملياً عن السيادة الفلسطينية على غزة لعقود. إذ تنص الخطة على تعليق المطالبات السيادية الفلسطينية طوال فترة الامتياز، على أن يجري التفاوض حول الوضع النهائي بعد 50 سنة من الاستثمار. ويعني هذا أن الأجيال الفلسطينية الحالية والمقبلة ستعيش دون أي ضمان لحق تقرير المصير حتى منتصف القرن الحالي على الأقل. كما تفترض الخطة نزع ملكيات واسعة بحجة عدم وجود نظام تسجيل أراضٍ حديث في غزة، بحيث تعتبر معظم الأراضي "مشاعاً قابلاً للبيع للمستثمرين". وبذلك يستطيع الرأسمال الخارجي السيطرة على موارد غزة العقارية والطبيعية بشكل شبه كامل. ومما يزيد المخاوف أن الخطة لا تذكر شيئاً عن عودة اللاجئين أو وحدة الضفة وغزة، بل تتعامل مع غزة كمشروع مستقل معزول (Carnegie Endowment for International Peace, 2024f, 2024g).

قوبلت هذه الخطة بانتقادات فلسطينية وعربية حادة منذ تسريبها. إذ اعتبرها مسؤول في السلطة الفلسطينية "وصفة لنسف المشروع الوطني الفلسطيني تماماً"، عبر تحويل القضية إلى مسألة "استثمارية" بحتة. كما وصفها معلقون عرب بأنها إعادة إنتاج لفكرة الانتداب أو الوصاية الدولية ولكن بصبغة تجارية. فهي تمنح القوى الكبرى فرصة وضع يدها على غزة بذريعة التطوير الاقتصادي، مع تجاهل كامل لحقوق أهلها السياسية. ورأى خبراء في القانون الدولي أن تطبيق هذا النموذج يتعارض مع حق الشعوب في السيادة الدائمة على مواردها الطبيعية. أما حماس والفصائل في غزة فرأت في الخطة "تهديداً وجودياً" ودليلاً على نية أمريكية لتصفية القضية، وتوعدت بإفشال أي محاولة لفرضها بالقوة.

ومن اللافت أن الخطة لم تحظَ بإجماع داخل الإدارة الأمريكية نفسها؛ حيث أعربت أطراف في البنتاغون ووزارة الخارجية عن تحفظها، معتبرةً أنها غير قابلة للتطبيق عملياً بدون تطهير عرقي لنحو مليوني فلسطيني – إذ كيف يمكن تحويل غزة إلى "درة سياحية" بينما سكانها الأصليون محاصرون أو مشردون؟! كما يخشى هؤلاء أن يؤدي تنفيذ هكذا مخطط إلى انفجار إقليمي واسع وردات فعل عنيفة في العالمين العربي والإسلامي. وقد تراجعت إدارة ترامب نسبياً عن الجهر بهذه الفكرة بعد موجة الرفض، لكن يُعتقد أنها لا تزال مطروحة ضمنياً كورقة ضغط أو خيار أخير فيما لو أخفقت بقية السيناريوهات.

وبالنظر لكل ما سبق، تُقيَّم خطة الـBOT الأمريكية بأنها شديدة الخطورة على الحقوق الفلسطينية، وتشكّل سابقة بتحويل شعب وأرض بأكملها إلى أصل استثماري طويل الأجل. إنها ذروة منطق "السلام الاقتصادي" على حساب الحل السياسي، ولذلك استحقت لقب "صفقة القرن 2.0" بين بعض المحللين، في إشارة إلى مشروع ترامب السابق لتسوية الصراع عبر الاقتصاد لا السياسة.

2.2 الخطط الأوروبية والدولية: مقترح المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية وخطة إعادة الإعمار المصرية

أولا: مقترح المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية (ECFR):

أصدر المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية – وهو مركز أبحاث مؤثر مقره لندن – ورقة في مطلع 2025 تدعو لتبني نهج "تفكيك مرحلي" بدل نزع السلاح الأحادي في غزة. تقوم رؤية ECFR على أنه بدلاً من مطالبة حماس بالاستسلام الكامل وإلقاء السلاح دفعة واحدة (وهو ما ثبت عدم واقعيته)، ينبغي العمل على دمج عملية نزع سلاحها ضمن تسوية سياسية تدريجية تضمن لها مخرجاً آمناً. ويستند هذا الطرح إلى مبدأ "التسريح بنزع السلاح" (Decommissioning) على غرار تجربة إيرلندا الشمالية، أي تسليم السلاح بشكل مدروس وعلى مراحل، وبإشراف دولي، مقابل حصولها على مكاسب سياسية أو اقتصادية تدريجية.

وفي حالة غزة، يقترح المجلس الأوروبي أن يتم تفكيك القدرات العسكرية لحماس عبر مراحل متعددة: الأولى وقف تام لإطلاق النار والتزام متبادل بالتهدئة، يتبعها تجميد إنتاج الأسلحة من قبل حماس (وقد أشارت تقارير إلى استعداد حماس في أبريل 2025 لوقف تصنيع الصواريخ بعدما استُنفدت مخزوناتها تقريباً)، ثم تفكيك وإغلاق شبكة الأنفاق الحدودية، يلي ذلك تسليم الأسلحة الثقيلة تدريجياً لطرف ثالث موثوق (ربما قوة دولية أو عربية) مع الإبقاء على أسلحة خفيفة بحوزة قوة أمنية محلية لضمان النظام الداخلي (European Council on Foreign Relations, 2025g).

وخلال هذه المراحل، تُوفَّر لحماس ضمانات بألا تقوم إسرائيل بشن هجمات أو إعادة احتلال، كما تحصل على حوافز سياسية أهمها الانخراط في حوار حول مستقبل غزة والتمثيل الفلسطيني ككل. ويشدد المقترح على ضرورة وجود أفق سياسي واضح يربط كل خطوة تفكيك بتقدم موازٍ نحو رفع الحصار وإعادة الإعمار وتحسين حياة سكان غزة. بعبارة أخرى، هي عملية "نزع سلاح مقابل تنمية وحقوق". ولتنفيذ ذلك، يدعو المجلس الأوروبي إلى إنشاء آلية رقابة دولية صارمة تضمن التزام الجميع. ويتصور تشكيل فريق مراقبة من الأمم المتحدة أو قوة مختلطة من دول محايدة، تكون مهمتها التحقق من خطوات تفكيك ترسانة حماس وفي نفس الوقت مراقبة التزام إسرائيل بوقف هجماتها ودخول المساعدات. كما يقترح دوراً للأطراف الإقليمية: فمثلاً يمكن لمصر والأردن والإمارات تولي مهمة تدريب قوة أمن فلسطينية جديدة تتولى حفظ الأمن في غزة بعد خروج حماس من مشهد الحكم (Carnegie Endowment for International Peace, 2025).

ويتقاطع هذا مع بعض ملامح الخطة المصرية (الواردة أدناه). ويشدد المقترح الأوروبي على أن السلطة الفلسطينية يجب أن تكون جزءاً من الحل، لكن ليس بالصيغ القديمة التي ثبت فشلها. فبدلاً من عودة غير مشروطة للسلطة (مما قد ترفضه حماس وجزء من سكان غزة)، يُطرح تشكيل حكومة انتقالية من تكنوقراط فلسطينيين مستقلين بمساعدة دولية. يتم تفويض هذه الحكومة مهام إدارة شؤون غزة مؤقتاً – بدعم إداري وفني من الأمم المتحدة وربما بمشاركة كوادر من السلطة الفلسطينية – ريثما تتهيأ ظروف مصالحة وطنية شاملة وإجراء انتخابات عامة خلال عام أو اثنين (Institute for Palestine Studies, 2025). وخلال عملها، تُشرف هذه الإدارة على إعادة الإعمار وضبط الأمن بمساعدة قوة دولية أو عربية إذا لزم الأمر.

الشرط الأساسي الذي وضعه الأوروبيون لإنجاح هذا التصور هو استخدام أوراق الضغط المتاحة لديهم على إسرائيل لدفعها للقبول. فالمقترح يدعو حكومات أوروبا إلى "ربط أي تعاون مستقبلي مع إسرائيل – اقتصادياً أو عسكرياً – بالتزامها الصريح بهذه العملية وتطبيق القانون الدولي". وقد بدأ تطبيق ذلك فعلياً بإعلان الاتحاد الأوروبي أن مستوى العلاقات مع إسرائيل سيخضع للمراجعة

بحسب سلوكها في غزة. وفي السياق نفسه، أشار دبلوماسيون أوروبيون إلى إمكانية تعليق امتيازات تجارية أو تجميد اتفاقية الشراكة إذا تمادت إسرائيل في رفض الحلول السياسية. وبالتالي، الأوروبيون مستعدون – نظرياً على الأقل – لاستخدام نفوذهم الاقتصادي كورقة مساومة لإقناع إسرائيل بالمسار التفاوضي المرحلي. كما يسعون للتنسيق مع واشنطن لحملها على الضغط على إسرائيل في الاتجاه نفسه، وإن كان ذلك تحدياً أكبر في ظل إدارة ترامب الحالية (European Council on Foreign Relations, 2025m).

حظي مقترح "التفكيك المرحلي مقابل الأفق السياسي" هذا بتأييد ضمني من دول عربية عديدة كالأردن ومصر وقطر، التي ترى فيه مخرجاً مقبولاً يُجنبها خيارات أسوأ كاجتياح إسرائيلي شامل أو نزوح جماعي. حتى حماس نفسها يبدو أنها تنظر إليه باهتمام؛ إذ نقلت تقارير أن الحركة أبلغت وسطاء بأنها مستعدة "للمشاركة في ترتيبات انتقالية" تشمل تخليها عن إدارة غزة، إذا ضمنت انتهاء العدوان الإسرائيلي ورفع الحصار وإعمار ما دُمّر. وأشارت حماس علناً إلى أنها "لا تمانع وجود قوة حماية دولية في غزة" بشرط أن تمتد أيضاً للضفة لحماية الفلسطينيين هناك (European Council on Foreign Relations, 2025q).

كل ذلك يجعل المقترح الأوروبي قابلاً للحياة نظرياً، وإن كانت هناك عقبات بالطبع: منها تشدد الحكومة الإسرائيلية الحالية الرافض لأي صيغة تبقي حماس مسلحة ولو جزئياً في المدى القصير. وكذلك تعقيدات الترتيبات الأمنية المنشودة، ففكرة نشر قوات دولية أو عربية لطالما اصطدمت برفض إسرائيلي وامتناع دول عن التورط ما لم تكن الظروف مناسبة. أضف إلى ذلك كلفة إعادة الإعمار والإنعاش الاقتصادي الباهظة، التي تتطلب التزاماً مالياً دولياً قد يتردد المانحون في توفيره بدون حل سياسي واضح. مع ذلك، يظل هذا التصور الأوروبي أحد أكثر المقترحات توازناً وإنسانيةً، كونه يسعى لنزع فتيل الصراع تدريجياً مع الحفاظ على كرامة الفلسطينيين وحقوقهم السياسية بعيدة المدى، مستخدماً مزيجاً من الضمانات والضغوط على جميع الأطراف.

ثانيا: خطة إعادة الإعمار المصرية:

برزت مصر بوصفها اللاعب الإقليمي المحوري في بلورة رؤية واقعية لمستقبل غزة بعد الحرب. فبعد مشاورات مكثفة مع الفلسطينيين والعرب، كشفت القاهرة مطلع مارس 2025 عن وثيقة شاملة لإعادة إعمار غزة وترتيبات ما بعد الحرب. جاءت الوثيقة في 112 صفحة وحظيت بتأييد عربي كامل في قمة الجامعة العربية الاستثنائية بالقاهرة. تتضمن الخطة المصرية جوانب سياسية وإنسانية واقتصادية وأمنية متكاملة تجعلها ربما الأكثر تفصيلاً مقارنةً بسواها. أهم معالمها **إعادة الإعمار على مراحل خلال 5 سنوات بهدف إتمامها بحلول عام 2030**، بتكلفة تقدر بنحو 53 مليار دولار. وتتوزع هذه الأموال على إعادة بناء أكثر من 200 ألف وحدة سكنية دُمّرت، وإنشاء مطار جديد وميناء بحري وتحسين البنية التحتية (طرق، شبكات كهرباء وماء). وقد تعهّدت الدول العربية الغنية، وخاصة الخليجية، بتوفير القسم الأكبر من التمويل عبر صندوق دولي للإعمار بإشراف البنك الدولي. كما دعت الخطة إلى عقد مؤتمر دولي للمانحين برعاية الأمم المتحدة لتأمين التعهدات اللازمة (AP News, 2025e, 2025f).

شددت الخطة بوضوح على رفض تهجير سكان غزة تحت أي ظرف، بل نصت على أن "تعاد إعمار غزة دون إزالة سكانها". وتلتزم بتوفير مساكن مؤقتة داخل غزة لكل النازحين خلال إعادة الإعمار، بما في ذلك نصب مئات الآلاف من الوحدات السكنية الجاهزة لإيواء المشردين. كما اقترحت توسعة عمرانية لساحل غزة عبر ردم البحر ببعض أنقاض المباني لتوفير مساحة إضافية للبناء (AP News, 2025j, 2025k).

كما وتدعو الخطة إلى نقل حكم غزة إلى إدارة انتقالية فلسطينية مستقلة فور انتهاء الحرب، وبالتحديد حكومة تكنوقراط فلسطينية من شخصيات مستقلة (غير محسوبة على فتح أو حماس) تتولى إدارة القطاع والإشراف على إعادة الإعمار. تعمل هذه اللجنة تحت مظلة السلطة الفلسطينية في رام الله ولكن بقدر كبير من الاستقلالية، وبمراقبة أممية لضمان الكفاءة والنزاهة. أما حماس، فتنص الخطة على تخليها عن السلطة في غزة مقابل مشاركتها لاحقاً في حوار وطني حول المستقبل وقد وافقت حماس مبدئياً على هذا الترتيب – تحت الضغط – حيث صرّحت أنها "على استعداد للتخلي عن الحكم لصالح إدارة وطنية انتقالية" لكنها ترفض تسليم سلاحها مباشرة وتعتبره خطاً أحمر. لذلك تربط الخطة ملف السلاح بالحل الأمني الشامل (Institute for Palestine Studies, 2025).

تدرك الخطة المصرية حساسية ملف الأمن، لذا تطرح تصوراً لمرحلة انتقالية تتجنب وضع قوات أجنبية في مواجهة مباشرة مع حماس. فهي ترفض نشر قوات عربية أو دولية مقاتلة في غزة، وبدلاً من ذلك، تقترح أن تقوم أجهزة الأمن المصرية والأردنية بتدريب وتأهيل قوات أمن فلسطينية جديدة – أساسها عناصر الأجهزة التابعة للسلطة مع دمج محدود لعناصر معتدلة من حماس – لتتولى حفظ الأمن الداخلي في غزة. وتُوضع كل الفصائل المسلحة تحت إشراف هذه القوات الفلسطينية، بما يعني عملياً إنهاء سيطرة كتائب عز الدين القسام كقوة موازية. وتطالب الخطة مجلس الأمن بإصدار قرار يجيز نشر بعثة دعم دولية لهذه القوة الفلسطينية ويضمن حرية عملها. كما تقترح توسيع الهدنة المؤقتة إلى وقف دائم لإطلاق النار يشمل الضفة أيضاً، والدخول في مفاوضات حول تبادل الأسرى والجثامين فوراً (Carnegie Endowment for International Peace, 2025l, 2025m).

ترى الخطة المصرية أن حل قضية غزة لا يمكن فصله عن مجمل القضية الفلسطينية، لذا تدعو إلى استئناف مسار تفاوضي شامل بعد تثبيت التهدئة، بهدف تنفيذ حل الدولتين وفق قرارات الشرعية الدولية، وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية. وأعادت الدول العربية في قمة مارس 2025 طرح مبادرة السلام العربية كحافز لإسرائيل، وهو طرح لقي دعماً من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، فيما رفضته إسرائيل مباشرةً (Institute for Palestine Studies, 2025).

حصلت الخطة المصرية فور صدورها على دعم عربي ودولي واسع: إذ أيدتها رسمياً السلطة الفلسطينية وحماس، كما رحبت بها منظمة التعاون الإسلامي ودول أوروبية رئيسية. وأشاد بها دبلوماسيون غربيون بوصفها "أكثر الخطط شمولاً وواقعية". في المقابل، رفضتها الحكومة الإسرائيلية واعتبرتها "مكافأة لحماس"، وأبدت الولايات المتحدة (إدارة ترامب) تحفظات أولية عليها، قبل أن تبدي تجاوباً تكتيكياً تحت الضغط العربي والأوروبي (AP News, 2025n, 2025).

بالنتيجة، تمثل الخطة المصرية نهجاً وسطياً عملياً يهدف إلى معالجة تداعيات الحرب سريعاً مع الحيلولة دون تكرارها مستقبلاً، عبر ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني بدعم عربي وتأييد دولي. وبرغم التحديات، تبقى الأكثر قبولاً من غالبية أصحاب المصلحة، مما يجعل الدفع نحو تنفيذ عناصرها أو بعضها محور التحركات الدبلوماسية العربية الجارية حالياً.

2.2مقترحات مراكز الدراسات الأمريكية (JINSA وراند وغيرها):

أولا: خطة معهد الأمن القومي اليهودي الأمريكي (JINSA):

شكّل هذا المعهد المحافظ المؤيد لإسرائيل "فريق عمل لمستقبل غزة" ضم مسؤولين أمريكيين سابقين من الحزبين. وفي تقرير أصدره أواخر فبراير 2024 بعنوان "اليوم التالي: خطة لغزة"، طرح JINSA تصوراً يقوم على إنشاء "صندوق دولي لإغاثة وإعادة إعمار غزة" يتولى جمع أموال المانحين وصرفها تحت إشراف محكم. يترافق ذلك مع ترتيب إدارة انتقالية قوية بقيادة دولية. إذ تدعو الخطة إلى تشكيل تحالف دولي تقوده أمريكا بالشراكة مع دول أوروبية وعربية معتدلة لتولي الحكم المدني في غزة مؤقتاً. ويشارك الفلسطينيون فقط عبر شخصيات مستشارة يتم "فلترتها واعتمادها" من قبل إسرائيل والولايات المتحدة – بمعنى إقصاء أي كوادر لحماس وأي أطراف لا تقبلها إسرائيل. ويكون على هذا التحالف الدولي تفويض واسع لإدارة شؤون غزة: من توفير الخدمات الأساسية إلى إعادة بناء المؤسسات المحلية (بلدية، شرطة مدنية...) وصولاً لإعادة هيكلة القوى الأمنية. ولا مكان لحماس في هذه المنظومة طبعاً، حيث تشدد الخطة على إنهاء وجود حماس العسكري والسياسي بالكامل (CEIP, 2024).

لا تغفل الخطة محاولة كسب أهل غزة وطمأنتهم؛ فتطرح ضخ مشاريع تنموية سريعة (مولدات كهرباء متنقلة، محطات تحلية صغيرة، فرص عمل عاجلة في إزالة الأنقاض... إلخ) لكسب الثقة الشعبية. ويرى فريق JINSA أن هذه الوصاية الدولية الموقتة ضرورية لأن "السلطة الفلسطينية غير جاهزة بعد لتولي الحكم منفردة" ولأن ترك فراغ سيؤدي لفوضى. وفي الوقت ذاته، تقترح الخطة إشراك دول عربية حليفة كالإمارات والسعودية في جهود إعادة الإعمار والتمويل، لضمان شرعية أكبر. كما لم يغفلوا ذكر دور للقطاع الخاص: حيث يدعون لتسهيل دخول شركات واستثمارات خارجية للاستفادة من فرص إعادة الإعمار، انسجاماً مع فلسفة "السلام عبر الازدهار الاقتصادي".

تعكس خطة JINSA رؤية محافظة جديدة (neo-conservative) مؤيدة تماماً لإسرائيل، تركز على ضمان أمن إسرائيل أولاً ثم تحسين حياة الفلسطينيين اقتصادياً كوسيلة لتحقيق الاستقرار. وقد وصفتها تقارير إعلامية بأنها "أقرب لخيارات الضباط الإسرائيليين المتشددين" إذ تضع شرط القضاء على حماس ونزع سلاحها قبل أي شيء. ومع ذلك، فهي تتضمن عناصر براغماتية مثل الاعتراف بأن الإدارة المدنية لغزة بعد الحرب يجب ألا تؤول لإسرائيل نفسها، بل لتحالف دولي – ربما تفادياً لإحراج إسرائيل دولياً إذا تولت احتلالاً مباشراً.

ثانيا: مقترح مؤسسة RAND:

أصدرت مؤسسة راند، وهي مركز بحثي مرموق غير منحاز حزبياً، تقريراً مطولاً في يناير 2025 بعنوان "مسارات نحو سلام مستدام إسرائيلي-فلسطيني". وبحث الفصل الأخير منه ترتيبات حكم غزة بعد الحرب. خلصت راند إلى طرح إطار أسمته "سلطة ائتلاف متعددة الجنسيات" (Multinational Coalition Authority) كصيغة أمثل للفترة الانتقالية. يتقاطع هذا المفهوم مع ما ذكرته خطة JINSA لكن بصياغة أكثر شمولاً وتفصيلاً. فوفق RAND، ينبغي تشكيل قوة أمنية متعددة الجنسيات من دول غربية وعربية "تعمل تحت مظلة ائتلافية" لضبط الأمن في غزة فور وقف القتال. وتقترح أن تشمل هذه القوة وحدات من الولايات المتحدة (كقوات خاصة وخبراء أمن) ودول أوروبية (فرنسا/بريطانيا ربما) ودول عربية (مصر/الأردن بالأساس وربما المغرب) بالإضافة لمساهمة قوات من السلطة الفلسطينية بعد تدريبها. وتملك هذه القوة صلاحيات واسعة لضمان الأمن ونزع الأسلحة الثقيلة ومنع تهريب السلاح عبر الحدود (RAND Corporation, 2025).

بالتوازي، تؤكد RAND أن "نقطة البداية يجب أن تكون إنهاء دور حماس كسلطة حاكمة وكمصدر تهديد أمني". لذا فهي تشترط تفكيك حكم حماس كلياً وتسليم منشآتها ومقراتها للقوة الدولية والفلسطينية المشتركة. بعد تحقيق الاستتباب الأمني النسبي، تدعو

RAND إلى تشكيل حكومة تكنوقراط محلية (على غرار المقترحات السابقة) تتولى إدارة الشؤون المدنية فوراً تحت إشراف السلطة الائتلافية متعددة الجنسيات. أي أن غزة ستدار مدنياً من قبل فريق فلسطيني (قد يضم عناصر من السلطة وبعض الكفاءات الغزاوية) لكنه يخضع في النهاية لقرارات الهيئة الدولية المسيطرة. وترى RAND أنه بمرور الوقت، وبعد بناء الثقة وإعادة الخدمات، يمكن توسيع صلاحيات الإدارة المحلية تدريجياً وتقليص الدور المباشر للسلطة الائتلافية (RAND Corporation, 2025).

وفي الأثناء، يتم العمل على إعادة بناء الأجهزة الأمنية الفلسطينية: فتشكل نواة لجيش وشرطة فلسطينية موحدة تدريجياً من عناصر الأجهزة السابقة ومن يتم دمجهم من عناصر الفصائل بعد تمحيصهم. وتهدف RAND أن تتطور هذه النواة لتصبح قادرة خلال سنوات على تولي الأمن كاملاً، مما يسمح بسحب القوة الدولية لاحقاً. تركز خطة RAND أيضاً على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية طويلة المدى في غزة: فهي تشير إلى ضرورة فتح ممرات تجارية دائمة بين غزة والضفة لضمان وحدة الاقتصاد الفلسطيني. كما تدعو إلى "إعادة إنشاء بنية تحتية حديثة للكهرباء والمياه والنقل" وربط غزة إقليمياً (مثلاً بخط سكك حديد مع مصر وربما الأردن مستقبلاً). وتشدد على أهمية تهيئة فرص عمل لأهل غزة عبر مشاريع دولية وتشجيع عودة الاستثمارات الخاصة (RAND Corporation, 2025).

وتحذر RAND من إهمال الجانب الاجتماعي والإنساني: حيث تلفت إلى أن مئات الآلاف من سكان غزة سيبقون في المخيمات لفترة طويلة بعد الحرب ريثما تعاد إعمار منازلهم، لذا يجب تصميم هذه المخيمات المؤقتة بحيث تراعي كرامة الإنسان وظروف المعيشة اللائقة، لتفادي تحولها لبؤر يأس وتطرف. كما تقترح RAND إطلاق برامج لإعادة التأهيل النفسي لسكان غزة – لا سيما الأطفال الذين عايشوا أهوال الحرب – بمساعدة وكالات أممية ومنظمات دولية (RAND Corporation, 2025n).

على الصعيد السياسي، لا تغفل RAND وضع غزة في سياق الحل النهائي. فهي ترى أن الهدف النهائي للمسار المتعدد المسارات الذي تقترحه هو الوصول إلى "الدولة الفلسطينية الثانية" (إلى جانب إسرائيل). وتقر بأن ذلك يتطلب قيادة فلسطينية جديدة ملتزمة بالسلام وكذلك قيادة إسرائيلية مستعدة للتفاوض الجاد – وهما شرطان صعبان حالياً. لكنها تقترح العمل على "تمكين شخصيات قيادية" ربما من أمثال مروان البرغوثي (الذي تشير إليه استطلاعات الرأي كأكثر زعيم شعبي)، ليكون بوسعه التفاوض باسم الفلسطينيين بقوة. كذلك تشجع RAND على دور أمريكي وأوروبي فعال كـ"مسهل لعملية السلام وليس مجرد وسيط". وتدعو واشنطن لتبني نهج "المنسق لجهود الأطراف" بحيث تضغط على الجميع نحو الحل الدائم، وتترك للأوروبيين والعرب توفير الدعم المالي والاقتصادي الأكبر (RAND Corporation, 2025h).

يمكن القول إن رؤية RAND تقدم خريطة تفصيلية متكاملة أكثر من غيرها، لأنها تغطي الجوانب الأمنية والسياسية والاقتصادية ضمن تصور مرحلي-نهائي. لكنها تبقى توصيات فنية من مركز أبحاث، قد لا تتبناها الإدارة الأمريكية حرفياً وإن تأثرت ببعضها. ومع ذلك، أظهرت إدارة بايدن السابقة ميلاً لأفكار RAND – مثلاً فيما يخص دور الأمن العربي المشترك – إلا أن مجيء ترامب أزاح هذه المقاربة الشمولية لصالح تركيزه على الحلول الجذرية كتهجير السكان. ومع ذلك، لا تزال مخرجات RAND مرجعاً مهماً خاصة لصانعي السياسات في أوروبا والأمم المتحدة الذين يسعون لحل مستدام متعدد الأبعاد. إذ تتميز بأنها لا تستبعد الحل السياسي النهائي بل تجعله الهدف الأقصى. كما أنها تراعي مبدأ الشمولية: حيث دور الفلسطينيين حاضر (وإن كان تدريجياً)، والدور العربي والدولي فاعل، والحقوق الأساسية كحق تقرير المصير محفوظة نظرياً على المدى البعيد. لهذا نالت الخطة تقديراً من مختصين اعتبروها "أفضل الأسوأ"، أي إنها صحيح تضع غزة فترة تحت إدارة دولية، لكنها على الأقل تربط ذلك صراحةً بقيام دولة فلسطينية

في نهاية المطاف (RAND Corporation, 2025k; RAND Corporation, 2025l) – وهذا ما لا تفعله خطط إسرائيل أو ترامب.

في المحصلة، استعرضنا جملة من الخطط المتنافسة على رسم ملامح مرحلة "ما بعد الحرب" في غزة. ويُلاحظ تباينها الشديد بين رؤى هيمنية إقصائية (إسرائيلية/ترامبية) لا مكان فيها للفلسطينيين إلا كمُتلقّين، وبين رؤى مرحلية متدرجة (أوروبية/عربية) تحاول الموازنة بين الأمن والحقوق، مروراً بتصورات أممية/أمريكية معتدلة (RAND) تسعى لحل شامل. هذه التصورات المختلفة ستشكل مادة أساسية في بناء السيناريوهات المستقبلية التي سنناقشها تالياً، مع تقييم احتمالات تحقق كل منها.

3. السيناريوهات المحتملة لمستقبل غزة

3.1 سيناريو إعادة الاحتلال الكامل للقطاع ("الحل العسكري الصِرف"):

يقوم هذا السيناريو على تنفيذ إسرائيل لخطة اجتياح غزة الشامل وإعادة فرض سيطرتها العسكرية/الإدارية الكاملة على القطاع، مع تهجير عدد كبير من سكانه جنوباً أو إلى خارج الحدود. بمعنى آخر، عودة الوضع إلى ما كان عليه قبل عام 2005 عندما كانت إسرائيل تحتل غزة مباشرةً. ويتضمن ذلك القضاء التام على حكم حماس وبنيتها العسكرية، وتفكيك فصائل المقاومة، واعتقال أو طرد كوادرها، وربما إقامة "منطقة عازلة" خالية من السكان في شمال القطاع لتأمين المستوطنات الإسرائيلية المحاذية. ولا يستبعد هذا السيناريو قيام إسرائيل بعمليات نزوح قسري واسعة – سواء داخل غزة أو نحو سيناء – بحجة إبعاد المدنيين عن مناطق القتال أو التخلص من "البيئة الحاضنة للإرهاب".

وقد ألمحت بعض الدوائر الإسرائيلية إلى إمكانية "نقل سكان غزة مؤقتاً إلى معسكرات في سيناء لحين تطهير القطاع" من الإرهابيين. وهذا طبعاً يقارب مفهوم التطهير العرقي، وهو ما أثار ضجة دولية عارمة عندما أعلنه الرئيس ترامب صراحة كخطة "توطين الغزيين في دول أخرى وتطوير غزة بقيادة أمريكا" (Reuters, 2024a; Reuters, 2024b).

احتمالية التحقق: 25% (احتمال متوسط-منخفض). فرغم أن هذا السيناريو كان يبدو مطروحاً بقوة خلال اندلاع الحرب، إلا أن جملة عوامل جعلت فرصه تتراجع وإن لم تنتفِ كلياً.

المؤشرات الداعمة: هناك عدد من الإشارات الميدانية والسياسية ترجح إمكانية سلوك هذا الخيار: (1) تبني الحكومة الإسرائيلية فعلياً لخطط السيطرة العسكرية كما ظهر في قرار الكابينت باجتياح مدينة غزة. فهذا القرار يمهّد نظرياً الطريق لاستكمال احتلال بقية القطاع لاحقاً. (2) الدعم السياسي الداخلي من تيار اليمين القومي والديني: إذ يضغط التحالف الحاكم (بن غفير وسموتريتش وغيرهما) باتجاه تنفيذ شعار "سحق حماس واحتلال غزة" دون تنازلات. ويحظى هذا التيار بتأييد شريحة من الشارع الإسرائيلي، خاصة المتأثرين بهجمات حماس والباحثين عن انتقام حاسم. (3) ضعف الردع الدولي الفعّال حتى الآن: صحيح أن التنديد الدولي كبير، لكن لم ترتقِ أي دولة إلى خطوات عقابية صارمة تلجم إسرائيل – باستثناء إجراءات محدودة مثل تعليق ألمانيا بعض صادرات السلاح (The Guardian, 2024a). ولم يصدر عن مجلس الأمن قرار ملزم بسبب الفيتو الأمريكي. هذا ربما أوحى لإسرائيل أن السقف الدولي هو "غضب لفظي" فقط. (4) اعتقاد إسرائيل بتوفر غطاء أمريكي في عهد ترامب: إذ تبدو إدارة ترامب مستعدة لغض الطرف عن تجاوزات إسرائيل – بل وتشجيعها ضمنياً كما رأينا في تصريحات سفيره هاكبي (Reuters, 2024f).

المؤشرات المعارضة: بالمقابل، هناك عوامل كثيرة تجعل سيناريو الاحتلال الشامل صعب التحقيق: (1) معارضة جهاز الأمن والجيش الإسرائيلي نفسه: ذكرت تقارير إسرائيلية عن "خلافات عميقة" بين نتنياهو وقادة الجيش حول خطة غزة (The Guardian, 2024b). إذ حذر هؤلاء من مغبة التورط في مستنقع سيطرة مباشرة على مليوني فلسطيني مع ما يعنيه ذلك من استنزاف طويل. (2) الضغط الشعبي الداخلي المتصاعد للإتيان بحل سريع يحقن الدماء: فقد بدأت أغلبية الإسرائيليين، وفق استطلاعات الرأي، تميل لخيار إنهاء الحرب عبر صفقة سياسية بدلاً من الاستمرار بها (Reuters, 2024g). واستمرار العنف يعني سقوط مزيد من الجنود، ما قد يُفجر موجة احتجاج على غرار حرب لبنان 1982. (3) الرفض الدولي القاطع وتهديد العزلة: إن مضي إسرائيل في هذا السيناريو سيضعها في مواجهة ليس فقط الدول العربية والإسلامية بل حتى حلفائها الغربيين. وقد حذرت دول أوروبية من أن "احتلال غزة سيستوجب عواقب وخيمة على العلاقات مع إسرائيل" (The Guardian, 2024c)، بما فيها ربما عقوبات اقتصادية أو تعليق اتفاقات. كما أن الرأي العام العالمي سيكون بمعظمه ضد إسرائيل، مما يحولها لدولة منبوذة إلى حد كبير.

التداعيات الاستراتيجية إذا تحقق السيناريو: (1) تصعيد إقليمي واسع قد يشعل الضفة الغربية ويفتح جبهات مع لبنان وسوريا، مع تهديد معاهدات السلام وتراجع دول عربية عن التطبيع. (2) عزلة دولية خانقة، وربما فرض عقوبات أممية وعزلة شبيهة بجنوب أفريقيا سابقاً. (3) كارثة إنسانية تشمل تهجيراً محتملاً، أزمات لاجئين، وقمعاً ممنهجاً قد يصنف كجريمة تطهير عرقي (4) زعزعة الاستقرار الإقليمي، خاصة في الأردن ومصر، واحتمال تدفق لاجئين إلى أوروبا (5) استمرار المقاومة بشكل فوضوي، قد تتشكل خلايا سرية فلسطينية تشن عمليات فردية أو تفجيرات ضد القوات الإسرائيلية أو المستوطنين، كتلك التي حدثت في الانتفاضة الثانية ولكن على نطاق أوسع مع غياب أي أفق سياسي.

3.2 سيناريو الحل التفاوضي المرحلي ("التفكيك المتدرج لحماس مقابل إعمار غزة")

يقوم على تسوية سياسية-أمنية تدريجية تتضمن إنهاء سيطرة حماس على غزة عبر تفاوض ورعاية دولية وعربية، مقابل رفع الحصار وإطلاق إعادة إعمار شاملة تمهيداً لحل الدولتين. تتخلى حماس عن الحكم تدريجياً وتسلم أسلحتها الثقيلة مقابل ضمانات أمنية ودمج سياسي، فيما تقبل إسرائيل بوجود حماس كطرف سياسي مقابل وقف كامل للمقاومة. تُدار غزة مؤقتاً عبر حكومة تكنوقراط انتقالية، وتتولى المانحون العرب والدوليون تمويل الإعمار، مع استئناف مفاوضات الوضع النهائي.

احتمالية التحقق: 40% (أعلى السيناريوهات حسب هذا التقييم). إذ إن جملة معطيات حالية تشير إلى أن هذا السيناريو – رغم صعوبته – بات الأكثر منطقية وقبولاً لدى الأطراف الفاعلة مقارنة بالبدائل المريعة الأخرى.

المؤشرات الداعمة: (1) حماس تبدي انفتاحاً على التفكيك التدريجي، بقبولها وقف تصنيع السلاح، وعرض هدنة طويلة (5–15 سنة)، والاستعداد لتسليم الحكم لهيئة مستقلة مقابل ضمانات مناسبة (European Council on Foreign Relations، 2025). (2) دعم عربي وأوروبي قوي، إذ تبنت جميع الدول العربية الخطة المصرية، مع إسناد سياسي ومالي كبير من المانحين. (3) قناعة المؤسسة الأمنية الإسرائيلية بضرورة الحل السياسي بالتوازي مع إضعاف حماس عسكرياً، ما قد يدفع نحو التفاوض. (4) وساطة دولية نشطة من الأمم المتحدة وقطر ومصر، وطرح الصين لفكرة قوة مراقبة من دول بريكس، ما يزيد فرص التوافق. (5) تأييد شعبي فلسطيني، إذ يدعم 57% من سكان غزة التظاهرات ضد حماس، و40% يؤيدون عودة السلطة، و75% يرون

الحل في صفقة شاملة. وفي إسرائيل، أغلب الجمهور يؤيد التسوية مع حماس (Palestinian Center for Policy and Survey Research [PCPSR].

تشمل المؤشرات المعارضة: (1) تشدد الحكومة الإسرائيلية الحالية ورفضها أي حل يُبقي حماس ولو ضمنياً، متمسكة بشعار "لا لوقف الحرب قبل إنهاء حماس" (Reuters, 2025)، (2) انعدام الثقة بين الأطراف وصعوبة الترتيبات الأمنية، مع رفض دول عربية إرسال قوات قبل التوصل لسلام شامل، ما يستلزم وجود طرف ثالث لمراقبة حماس أمنياً دون قتالها (ECFR, n.d.-a)، (3) صعوبة دمج حماس في النظام السياسي وضمان قبولها، الأمر الذي يتطلب برنامج مصالحة وطنية عميقة، و(4) الحاجة إلى تمويل ضخم يقدّر بعشرات المليارات وهدوء طويل من 5 إلى 10 سنوات مع ضمانات دولية قوية لتنفيذ الاتفاق.

التداعيات الاستراتيجية في حال تحقق السيناريو فتتمثل في: (1) استقرار نسبي بوقف إطلاق النار وتأمين حدود غزة دون احتلال وتحسن المعيشة للسكان، (2) تحسين صورة إسرائيل دولياً: قبول إسرائيل بتسوية تفاوضية سيُكسبها بعض الرصيد الذي فقدته خلال الحرب. سترحب الدول بخروجها من غزة دون احتلال، وقد تستأنف دول أوروبية تعاونها العسكري والاقتصادي الكامل معها مكافأةً لها. كذلك سيفتح الباب أمام دول عربية (السعودية، قطر، الكويت ربما) لتطوير علاقاتها مع إسرائيل في مناخ إيجابي.

3.3 سيناريو استمرار الوضع الراهن المطوّل ("حرب دائمة منخفضة الوتيرة"):

هذا السيناريو يفترض فشل كافة المبادرات السياسية والدبلوماسية واستمرار الصراع دون حسم لمدى زمني طويل، ربما سنوات أخرى، مع تحول غزة إلى ما يشبه "ساحة حرب مزمنة". لا يعني ذلك بالضرورة استمرار القتال الضاري يومياً بنفس المستوى، بل استدامة حالة اللاسلم واللاحرب: تواصل إسرائيل عملياتها العسكرية بشكل متقطع – ضربات جوية هنا واقتحام بري هناك – دون تحقيق نصر حاسم أو إنهاء حكم حماس بالكامل. وفي المقابل، تستمر حماس (وما تبقى من فصائل) في المقاومة بما تستطيع – عبر إطلاق صواريخ متفرقة أو شن هجمات خاطفة – مع بقاء الأزمة الإنسانية خانقة وانقطاع أفق الحل. قد يتخلل هذا الوضع بعض الهدنات المؤقتة أو الاتفاقات الجزئية (مثلاً وقف نار لأغراض إنسانية بين حين وآخر، أو تبادل أسرى محدود) لكنها سرعان ما تنهار ويعود القتال. باختصار، يصبح السيناريو شبيهاً بما ساد بعد حروب غزة السابقة لكن بصورة أشد: دوامة عنف لا تنتهي ولا ترتقي إلى حسم، في ظل شلل الإرادة الدولية عن فرض حل، وعناد الأطراف المحلية.

احتمالية التحقق: 30%. هذا السيناريو له حظوظ كبيرة إن أخفقت الجهود الدبلوماسية الحالية في تغيير المسار. فكثير من الصراعات المعاصرة تتجه نحو هذه الحالة "المطوّلة" بدل الحسم (كما رأينا في سوريا وليبيا مثلاً لسنوات). لكن نسبته دون 50% لأنه يُفترض أن هناك عوامل قد تجعل استمرار الوضع الراهن بهذا الشكل غير ممكن للأبد نظراً لشدة الكارثة الإنسانية وضغوط الرأي العام.

المؤشرات الداعمة: (1) فشل المبادرات الدبلوماسية حتى الآن: رغم كل الحراك، لم يتحقق اتفاق طويل. انهارت الهدنة الأخيرة في يناير 2025 وعاد القتال. وتعثر الوصول لمرحلة ثانية من تبادل الأسرى بسبب خلافات على الضمانات. هذا السجل ينذر بأن جهود السلام قد لا تنجح سريعاً، ما يعني استمرار الوضع الحالي. (2) ضعف الإرادة الدولية للتدخل الحاسم: المجتمع الدولي يبدو "مرهقاً" من صراع الشرق الأوسط الطويل. فبالكاد تصدر بيانات، ولا قوة دولية بصدد التدخل عسكرياً لفرض السلام (على غرار قوات الناتو في البلقان سابقاً). (3) إمكانية تكيّف الأطراف مع الصراع المطول: إسرائيل رغم خسائرها تستطيع اقتصادياً وعسكرياً تحمّل حرب استنزاف لفترة – جيشها ليس على شفا الانهيار مثلا. حماس أيضاً أثبتت قدرة عالية على الصمود تحت الضغط، وتستفيد من

أن مقاتليها يقاتلون على أرضهم وبين أهلهم ولديهم دائمًا "شيء ليخسروه" بالدفاع عن أهاليهم. وبالتالي لدى الطرفين قابلية للاستمرار كل على طريقته. (5) عدم وجود بدائل مغرية لكل طرف حاليًا: فقد تفضل إسرائيل حالة "لا نصر ولا هزيمة" على تقديم تنازلات كبرى تعتبرها خطراً (مثل رفع الحصار دون ضمانات). وكذلك قد تفضل حماس البقاء في حالة "لا سلم ولا حرب" على القبول بتجريدها تماماً دون دولة.

تشمل المؤشرات المعارضة: (1) الوضع الإنساني الكارثي في غزة، حيث تلوح المجاعة والأوبئة في الأفق، وأكثر من نصف السكان فقدوا منازلهم، ما يجعل استمرار الحصار والدمار غير قابل للاستدامة ويدفع لاحقاً لتدخل دولي أو موجات لجوء جماعي. (2) التآكل التدريجي لشرعية جميع الأطراف، إذ قد يطيح طول أمد الحرب بنتنياهو، ويفقد حماس التفاف الشارع، ويُضعف السلطة الفلسطينية التي انخفض تأييد عباس فيها إلى 19% (PCPSR, n.d.)، مما يفتح الباب أمام فراغ قيادي وصعود أطراف أخرى (3) الضغط الشعبي العالمي وإعادة تشكيل التحالفات، حيث قد تدفع المآسي المستمرة حكومات أوروبية للاعتراف بدولة فلسطين أو فرض عقوبات، فيما قد تراجع دول عربية مطبعة علاقاتها مع إسرائيل، إضافة إلى استغلال روسيا والصين للوضع لزيادة نفوذهما (Reuters, n.d.).

التداعيات الاستراتيجية: (1) تدهور مستمر في الأوضاع الإنسانية والمعيشية: ستتحول غزة فعلياً إلى "منطقة منكوبة دائمة". معدلات الفقر والجوع والمرض سترتفع لمستويات غير معهودة (ربما كما الصومال سابقاً). سيعاني جيل كامل من الأطفال من سوء تغذية مزمن وتأخر في النمو، وانعدام التعليم تقريباً. (2) زعزعة الاستقرار الإقليمي: لن تكون غزة المعزولة في فوضى وحدها. ربما تنتقل عدوى الفوضى لمخيمات اللاجئين في لبنان (حيث يتضامن الناس مع غزة)، أو إلى سيناء المصرية عبر تسلل مجموعات جهادية. والأخطر ربما انهيار التنسيق الأمني في الضفة ودخولها في دوامة عنف توازي غزة، مما يعني مواجهة شاملة. (3) تآكل الشرعية الدولية لجميع الأطراف: سيُنظر لكل من إسرائيل وحماس والسلطة كمذنبين في إدامة مأساة إنسانية، مما قد يدفع محكمة الجنايات الدولية لتسريع تحقيقاتها واتهاماتها.

3.4 سيناريو الحل الدولي المفروض ("تدخل أممي/دولي قسري"):

هذا سيناريو أقل احتمالاً لكنه وارد في حال تفاقمت الأمور بما يخرج عن سيطرة الجميع. يقوم على تدخل دولي قسري لفرض حل شامل في غزة، عبر إرسال قوات حفظ سلام دولية تحت تفويض أممي ملزم، وتشكيل إدارة انتقالية أجنبية مباشرة للقطاع (حكومة أممية أو وصاية دولية). بكلمات أخرى، "تدويل قضية غزة" عسكرياً وسياسياً، وانتزاع زمام الأمور من أيدي إسرائيل وحماس معاً. ويتم عادة هكذا تدخل وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (مثلما حدث في تيمور الشرقية 1999 أو كوسوفو 1999)، حيث يصدر مجلس الأمن قراراً ينشئ إدارة دولية مؤقتة لإقليم معين ويجيز استخدام القوة لإنفاذها.

في حالتنا: قد ينشر مجلس الأمن قوة متعددة الجنسيات تضم دولاً مستعدة (ربما من أوروبا أو آسيا المسالمة كالهند والبرازيل) للدخول إلى غزة، ويفرض وقف إطلاق نار بالقوة، ويُلزم إسرائيل بسحب قواتها، وحماس بتسليم أسلحتها الثقيلة لتلك القوات. ثم تُنشأ إدارة مدنية أممية لغزة (مثلاً برئاسة مبعوث أممي) تتولى إدارة شؤون السكان وتأهيل المؤسسات الفلسطينية، ريثما يتم الاتفاق على الحل النهائي (إعادة السلطة أو إجراء استفتاء أو غيره). هذا السيناريو بالطبع يتطلب درجة عالية من التوافق الدولي واستعداد لتحمل المخاطر، وهو ما نادراً ما يتوفر في قضيتنا بسبب العامل الأمريكي/الإسرائيلي. لكنه ليس مستحيلاً بالمطلق: فقد لوّح به البعض

حين قال الأمين العام للأمم المتحدة إنه "لا يمكن السماح باستمرار هذه المأساة" وأن العالم قد يضطر "لتحمل مسؤولياته". كما أن القمة العربية طالبت بالفعل "بنشر قوات حفظ سلام دولية في غزة والضفة".

احتمالية التحقق: 5% (ضعيف حالياً). إذ إنه "خيار الملاذ الأخير" الذي قد يُستخدم فقط إذا انهارت كل السيناريوهات الأخرى ووصلت الأزمة لمستوى تهديد للسلم الدولي فعلاً (كتدفق ملايين اللاجئين أو وقوع إبادة جماعية موثقة).

المؤشرات الداعمة: (1) تفاقم الأزمة الإنسانية بشكل مروع يدفع العالم للتدخل: إذا حدث – لا قدر الله – أمر فظيع يفوق ما شهدناه: كأن تموت عشرات الآلاف جوعاً أو مرضاً، أو تُرتكب مجازر موثقة على الهواء، فقد تشتعل ضمائر الشعوب وتُحرج الحكومات الغربية بما يكفي لدفعها لتأييد تدخل أممي. (2) ضغط الرأي العام الدولي الهائل: الملايين حول العالم تظاهروا من أجل غزة في 2023-2024. إذا استمر القتال، قد تتكرر التظاهرات بأعداد أكبر، وتشل عواصم كبرى وربما تهدد حكومات ديمقراطية بخسارة الانتخابات (مثلاً حكومة بريطانيا واجهت انتقادات شديدة لترددها). (3) استعداد دول للمساهمة بقوات: بدأت بعض الدول تلمّح بإمكانية المشاركة لو كان التفويض أممياً واسعاً. فرنسا مثلاً قالت إنها لا تستبعد أي احتمال لإنقاذ المدنيين. تركيا أبدت استعدادها، وإن كان وجود تركيا قد ترفضه إسرائيل، لكن يمكن ترتيب قوات من دول مقبولة أكثر (مثل الهند واليابان ودول لاتينية). (4) إنهاك إسرائيل وحماس ورغبتهما الضمنية بمخرج: إذا طالت الحرب كما في السيناريو 3، قد تصل إسرائيل وحماس لمرحلة تقولان فيها "نرحب بتدخل دولي" للخروج من الورطة، وإن بعبارات دبلوماسية.

المؤشرات المعارضة: (1) الرفض الإسرائيلي المطلق لأي قوة أجنبية: تاريخياً إسرائيل عارضت بشدة نشر قوات دولية في المناطق الخاضعة لسيطرتها أو جوارها (رفضت قوة أممية في الضفة مراراً). سترى في ذلك مساساً بسيادتها وخطراً أمنياً. (2) عدم وجود إجماع دولي كافٍ وتمزق مجلس الأمن: الولايات المتحدة على الأرجح ستستخدم الفيتو ضد أي قرار يفرض حل دون موافقة إسرائيل. وحتى لو غابت أمريكا (كما فعلت في قرار 2016 حول الاستيطان)، قد تأتي الصين أو روسيا بفيتو لو لم يرضَ حلفاؤها بالصيغة. واقعياً، احتمال موافقة مجلس الأمن على نشر قوة في غزة ضد رغبة إسرائيل شبه معدوم في الظروف الحالية. (3) تردد الدول في التضحية بجنودها: تجارب الماضي (الصومال 93، لبنان 83...) علمت الدول الغربية خاصة تجنب مستنقعات الشرق الأوسط. (4) تعقيدات التنفيذ الميداني: حتى لو صدر قرار أممي، تنفيذه يتطلب موافقة إسرائيل ليسمح بمرور القوات وفتح ممرات إليها، وموافقة مصر كذلك كي تمر قوات ومعدات عبر معبر رفح.

التداعيات الاستراتيجية إذا فُرض الحل الدولي: إن حدثت المعجزة وتدخلت قوة دولية فعلاً، ستكون النتائج متباينة: (1) إنهاء فوري للقتال وإغاثة عاجلة: إيجابي أن القصف سيتوقف حال دخول القوات، وستبدأ عملية إغاثة ضخمة بإشراف أممي دون معوقات. قد يُنقذ ذلك آلاف الأرواح ويوفر احتياجات الناس الأساسية سريعاً (United Nations, 2000). (2) شرعية التدخل ستبقى موضع جدل: سيعتبره كثير من الفلسطينيين احتلالاً أجنبياً بلباس أممي، خاصةً إن لم يحدد سقف زمني واضح له. وقد ترفضه قوى فلسطينية (الجهاد الإسلامي مثلاً) وتستمر في المقاومة الآن ضد "القوات الدولية"، مما يضع الأخيرة في مستنقع مواجهة مستمرة (International Crisis Group, 2023). (3) تدويل ملف غزة وعزلها عن قضيتها الوطنية: الخطر أن تتحول غزة إلى كيان منفصل تحت الوصاية لسنوات طويلة. ربما يريح هذا إسرائيل من المسؤولية لكنه يضر الهدف الفلسطيني الأشمل لوحدة الأراضي. وقد تسعى إسرائيل لجعل الإدارة الدولية دائمة لتتنصل من أي التزام تجاه غزة. وبالتالي قد يؤجل ذلك بل يعيق حل الدولتين بدلاً من تسهيله، إن لم يكن مترافقاً مع إطار شامل يربط غزة بالضفة.

بعد استعراض هذه السيناريوهات الأربعة، نجد أن الأكثر ترجيحاً هو السيناريو التفاوضي المرحلي بنسبة 40%، يليه الاستنزاف المطوّل 30%. فيما يبدو الاحتلال الكامل احتمالاً قائماً بنسبة 25% رغم كلفته الرهيبة. أما التدخل الدولي القسري ففرصة حدوثه ضئيلة (5%)، لكنه يظل احتمالاً متوقفاً على سوء أو تحسن السيناريوهات الأخرى. بالطبع، هذه النسب تقديرية وتخضع للتغيير مع تطور الأحداث، لكنها تعكس اتجاهات بناء على المعطيات الحالية حتى أغسطس 2025.

4. خاتمة:

لقد استعرضت هذه الورقة أربعة سيناريوهات محتملة لمآلات الأوضاع – من إعادة الاحتلال العسكري الكامل، مروراً بحل تفاوضي مرحلي، أو استمرار حرب الاستنزاف، وصولاً إلى احتمال تدخل دولي قسري – وناقشت المؤشرات المرجحة لكل منها وتبعاته الاستراتيجية. وبناءً على التحليل، يتبدى أن السيناريو التفاوضي المرحلي هو الأقل تكلفة والأكثر تحقيقاً للمصالح المشتركة، وهو يحظى فعلياً بإسناد دولي وإقليمي ويتجاوب مع تطلعات غالبية الفلسطينيين والإسرائيليين الذين أنهكتهم الحرب ويريدون مخرجاً يحقق الأمن والكرامة.

بيد أن تحقق هذا السيناريو مرهون بقدرة الوسطاء على تقريب وجهات النظر وتقديم الضمانات الأمنية والسياسية للطرفين – أي تفكيك معادلة انعدام الثقة التي طالما وأدت محاولات الحل. في المقابل، فإن استمرار الحرب دون حسم سيشكل كارثة ممتدة لن تقتصر على غزة وحدها، بل ستهدد الاستقرار الإقليمي برمته وتُفقد جميع الأطراف ما تبقى لها من شرعية أخلاقية. أما خيار الاحتلال الكامل، فعدا كونه غير مقبول أخلاقياً وقانونياً، فإنه يبدو غير قابل للاستدامة وسيجر عواقب وخيمة على إسرائيل قبل غيرها في ظل عالم لم يعد يتسامح مع مشاهد التطهير والقتل الجماعي المباشر. ويبقى الخيار الدولي القسري ملاذاً أخيراً يأمل الجميع في تفاديه، إذ يعني فشل النظام الدولي الحالي في إيجاد حلول سلمية تعاونية، واضطراره لفرض وصاية ربما تزيد التعقيد مستقبلاً.

إن مستقبل غزة لا يمكن فصله عن مستقبل القضية الفلسطينية ككل وعن سياق الصراع العربي-الإسرائيلي الأوسع. فجذور الأزمة سياسية بالأساس – تتعلق باستمرار الاحتلال وغياب الحل العادل – وبالتالي لا بد أن يكون الحل سياسياً مهما طال الزمن. وكل السيناريوهات العسكرية أو الإنسانية المؤقتة لن تحقق السلام الحقيقي ما لم تُعالج جذور الصراع. ومن هنا، فإن رؤية مستقبل غزة استراتيجياً يجب أن تستند إلى مبادئ القانون الدولي وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. أيًّا كان المسار الآني لوقف نزيف الدم والدمار – وهو أمر عاجل ولا يحتمل التأخير – فلا ينبغي أن يُنسينا الهدف الأسمى: وهو تمكين الفلسطينيين من العيش بحرية وكرامة في دولتهم المستقلة جنباً إلى جنب مع جيرانهم بأمن وسلام.

المراجع:

Al Jazeera. (2025, August 8). ‘I will never leave’: Palestinians spurn Israel’s plan to occupy Gaza City. Al Jazeera.

Al Jazeera / Middle East Monitor. (2025). Costs of the war. Al Jazeera; Middle East Monitor.

AP News (S. Magdy). (2025, March 4). Arab leaders endorse Egypt’s plan to rebuild Gaza. AP News.

Associated Press. (2025, July 29). Palestinian death toll in Israel-Hamas war passes 60,000, Gaza Health Ministry says. AP News.

Campbell, L., et al. (2025, August 9). UN chief calls Israel's Gaza City plan "dangerous escalation". The Guardian.

Carnegie Endowment (H. A. Hellyer). (2025, July). Destruction, disempowerment, and dispossession: Disaster capitalism and postwar plans for Gaza. Carnegie Endowment for International Peace.

Carnegie Endowment for International Peace. (2025). Ending the new wars of attrition: Opportunities for collective regional security in the Middle East. https://carnegieendowment.org

Choukeir, J. (2025, February 6). Jordan's king rejects Trump's Gaza takeover plan. Reuters.

Cornwell, A., & Georgy, M. (2025, August 8). Israel's security cabinet approves plan to take control of Gaza City. Reuters.

DW. (2025, March). Arab leaders, UN endorse Egypt's $53 billion Gaza plan. Deutsche Welle.

European Council on Foreign Relations. (2025a). Decommission, not disarm: How Europe can help nudge Gaza toward peace. https://ecfr.eu

European Council on Foreign Relations (G. Lovatt). (2025, May 23). Decommission, not disarm: How Europe can help nudge Gaza toward peace. European Council on Foreign Relations.

Human Rights Watch. (2024, November 21). ICC warrants revive hope for justice. Human Rights Watch.

Palestine Studies (M. Ahmad). (2025, March 24). Arab League proposes alternative Gaza plan. Institute for Palestine Studies.

Palestinian Center for Policy and Survey Research. (2025a). Public opinion poll No. 95. https://pcpsr.org

PCPSR (K. Shikaki). (2025, May 6). Public opinion poll No. 95 – Press release. Palestinian Center for Policy and Survey Research.

METRO for Knowledge

Reuters (M. Georgy). (2025, August 8). Analysis: As Gaza faces starvation, reluctant Germany starts to curb support for Israel. Reuters.

Reuters (S. Holland). (2024, August 22). Biden stresses urgency of Gaza ceasefire. Reuters.

Reuters. (2025). Israeli public opinion on Gaza war and Netanyahu's handling. Reuters.

Reuters. (2025, January 10). Gaza war toll likely significantly undercounts deaths, says study. Reuters.

Reuters. (2025, February 25). Egypt rejects proposals to displace the Palestinian people. Reuters.

Reuters. (2025, March 4). Arab states adopt Egyptian alternative to Trump's 'Gaza Riviera'. Reuters.

Reuters. (2025, August 8). Israel approves plan to take control of Gaza City. Reuters.

Reuters. (2025, August 8). Israel faces backlash at home and abroad over Gaza war escalation plan. Reuters.

Reuters. (2025, August 8). Israeli security cabinet approves Netanyahu plan to occupy Gaza City, Axios says. Reuters.

Reuters. (2025, August 8). UN chief calls Israeli plan to take control of Gaza City a 'dangerous escalation'. Reuters.

Reuters. (2025, August 8). UN chief calls Israel's Gaza City plan 'dangerous escalation'. Reuters.

Roche, D. J. (2024, May 21). Netanyahu unveils Gaza 2035 plan. The Architect’s Newspaper.

Sinem Adar, Muriel Asseburg, Hamidreza Azizi, Margarete Klein, & Guido Steinberg. (2025, February). The fall of the Assad regime: Regional and international power shifts (SWP Comment No. 9). Stiftung Wissenschaft und Politik.

SWP (Adar, S., et al.). (2025, February 25). The fall of the Assad regime: Regional and international power shifts. SWP Comment 2025/C 09.

The Guardian Live. (2025, August). [Latest coverage]. The Guardian.

METRO
for Knowledge

Times of Israel (T. Schneider). (2025, February 7). DC prof sent Trump Gaza study in July. Times of Israel.

Tondo, L., & Borger, J. (2025, August 9). Outrage at Israeli plan to take over Gaza City that could displace 1m Palestinians. The Guardian.

Wikipedia. (2025). Middle Eastern crisis (2023–present). Wikipedia.

Wikipedia. (2025). Timeline of the Gaza war; Israeli bombing of the Gaza Strip; Middle Eastern crisis. Wikipedia.

METRO
for Knowledge